# نقد متن الحديث عند الصحابة: السيدة عائشة رضي الله عنها نموذجاً

**Ḥadīth Textual Criticism Among the Prophet's Companions: The Example of ʿĀ'isha**

***Kritikan Teks Hadith di Kalangan Sahabah Nabi: 'A'isha sebagai Model***

**أعمر فطان***


## مستخلص البحث

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على جانب مهمّ من علوم الحديث ألا وهو نقد المتن. ولقد تناول البحث الموضوع من خلال بيان الجذور التاريخية لهذا الفن، وارتباطه الكبير بالصحابة منذ العقود الأولى لهذا الدين، كما أشار إلى تلك العقلية النقدية التي تميز به حملة الحديث، ورواته من لدن عصر النبوة إلى العصور المتأخرة. لأجل ذلك اختار البحث نماذج تطبيقية لاستدراكات الصحابة بعضهم على بعضهم، وخاصة السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها. وقد تَمَّ التركيز على بيان المناهج المستعملة في نقد النصوص واستنباطها ووجه الاستشكال فيها، وموقف العلماء من ذلك كله. ولقد جمع البحث بين المنهجين التحليلي والنقدي؛ لتناول الجوانب المختلفة للموضوع.


**الكلمات الأساسية:** الحديث، نقد المتن، الصحابة، الاستدراكات.


## Abstract

This article sheds light on an important aspect of the sciences of Ḥadīth, that is, textual criticism (*naqd al-matn*). The article has dealt with this topic by showing the historical roots of Ḥadīth textual criticism and its origination with the Companions since the early decades of Islam. It has also demonstrated the critical attitude that characterized the bearers and narrators


* أستاذ مساعد في قسم الدراسات العامة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلاميّة العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: fettane@iium.edu.my.

of Ḥadīth from the time of the Prophet until later times. To illustrate this trend, a number of Ḥadīth instances showing the Companions' emending and correcting one another's narrations, especially ʻĀ'isha may God Almighty be pleased with her, have been studied. Special attention has been paid to uncover and elucidate the methods used in the textual criticism of Ḥadīth, to highlight the points of criticism and to assess the scholars' views in this respect. The study has combined analytical and critical methods to treat the different aspects of the subject.

**Key words**: Ḥadīth, textual criticism, Companions, emending.

**Abstrak**

Artikel ini menerangkan satu aspek penting dalam bidang ilmu hadīth, iaitu kritikan teks (*naqd al-matn*). Artikel ini membincangkan tajuk ini dengan memberi asas sejarah dalam kritikan teks hadīth dan asal usul bermula di kalangan Sahabah sejak zaman awal Islam lagi. Ia juga menunjukkan sikap yang kritikal yang ada pada ciri-ciri pemegang dan penyampai hadīth dari zaman Nabi sehingga masa-masa kemudian. Untuk mengambarkan perkembangan ini, beberapa contoh hadīth menunjukkan para Sahabah berusaha membetulkan riwayat antara satu sama lain, terutamanya kajian kepada Sayyidatina ʻĀ'isha (r.a,) sendiri. Perhatian khusus diberikan dalam mendedahkan dan menjelaskan kaedah yang digunakan dalam kritikan terhadap teks hadīth, bagi menjelaskan asas kritikan dan penilaian pandangan ulama' dalam hal ini. Kajian ini mengabungkan kaedah analisa dan kritikal dalam kajian terhadap aspek yang berbeza ini dalam perkara ini.

**Kata Kunci**: Hadith, kritikan teks, sahabah, membetulkan.

## تمهيد

يُعَدُّ نقد المتون من أهمّ علوم دراية الحديث، إذ يمثل الشطر الثاني الذي يحكم من خلاله على الحديث بالقبول أو الردّ. ولقد اعتنى العلماء منذ فترة مبكرة من تاريخ الإسلام بهذا الجانب اهتماماً بيناً كما اهتموا بنقد السند على عكس ما يحاول بعض المستشرقين من أمثال: جولتسيهر، وشاخت، وفنسنك،[1] ومن نحا نحوهم من أبناء المسلمين[2] تقريره من أن عمل المحدثين انصبّ حول السند فقط بوصفه حقيقة علميّة لا

[1] انظر تراجم هؤلاء في: بدوي، عبد الرحمن، **موسوعة المستشرقين** (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1993م)، ص197، 366، 417 على التوالي.

[2] وعلى رأسهم: محمود أبو رية في كتابه: "أضواء على السنة"، وقد تصدى للرد عليه العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه: "الأنوار الكاشفة".

مفر منها. والصحيح الذي تعضده الأدلّة أن عمل المحدثين شمل السند والمتن، وإن كان تركيزهم كان أكثر على السند لإثبات صدوره عن النبي ﷺ أولاً، ثم الكلام على متنه إذا ظهر فيه أي إشكال أو عِلّة. ولقد تناولت هذا الجانب العديد من الدراسات العلمية، والأكاديمية الحديثية.[1]

والشيء المتفق عليه بين هذه الدراسات أنّ بوادر هذا العلم ظهرت خلال الحقبة النبوية، حيث نقل عن بعض الصحابة استشكالات أُورِدَت على بعض الروايات لأسباب متنوّعة بين معارضة لآية، أو سنة، أو معقول، أو تاريخ، أو ناسخ. ومن أشهر من نقل عنهم مثل هذه الاستشكالات الصديقة عائشة رضي الله عنها، حيث كانت تسأل النبي ﷺ عمّا ترى فيه نوع تعارضٍ ظهر لها، فيبين النبي ﷺ وجه الحقّ فيه. وتُنُوقِلَت هذه الاستدراكات والاستشكالات عبر عقود عديدة عن طريق الرواية الشفوية مقترنة بالأحاديث النبوية.

---

[1] أذكر على سبيل المثال لا الحصر: **أسباب اختلاف المحدِّثين، دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردّها**، لخلدون محمد سليم الأحدب؛ و**اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، للدكتور محمد لقمان سلفي؛ و**دراسات في مناهج المحدِّثين، دراسة تحليلية لمناهج مشاهير المحدِّثين من العهد النبوي إلى وقتنا الحاضر**، لمحمد محمود أحمد هاش؛ و**دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين**، لمحمد علي قاسم العمري؛ والردّ **على مزاعم المستشرقَين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين**، للدكتور عبد الله عبد الرحمن الخطيب؛ و**عيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية**، لخالد بن منصور بن عبد الله الدريس؛ و**القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدِّثين وبعض الأصوليين وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها**، لأميرة بنت علي الصاعدي؛ و**مقاييس نقد السنة**، للدكتور مسفر الدميني؛ و**مناهج المحدِّثين**، لسعد بن عبد الله آل حميد؛ و**المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة** للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي؛ و**المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين**، للدكتور حمزة أبو الفتح حسين قاسم النعيمي؛ و**منهج النقد عند المحدِّثين مقارناً بالمنهج النقدي الغربي**، لأكرم ضياء العمري؛ و**منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، لمحمد مصطفى الأعظمي؛ و**منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، لصلاح الدين الإدلبي؛ و**الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**؛ لحمزة عبد الله المليباري. و**نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، للدكتور سلطان سند العكايلة؛ و**نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى**، لمحمد مصلح محمد الزعبي؛ و**نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح التعديل**، لخالد بن منصور الدريس.

ولما جاء عصر التدوين، امتزجت بعلوم الحديث الأخرى، وذلك لأن كلام العلماء حول نقد المتن كان مختلطاً بكلامهم عن بقية الجوانب المتعلقة بالحديث، لذا أكثر ما نجده متفرقاً في كتب: العلل، وشروح الحديث، ومختلف الحديث ومشكله، والموضوعات، والأحاديث المشتهرة، وغيرها من مصنفات الحديث.

وقبل الانتقال إلى تناول المباحث الأساسية لهذا الفصل، يحسن البدء ببعض المباحث التعريفية بهذا الفنّ تخص التعريف به، ونشأته، وأهم المتكلمين فيه، ومؤلفاتهم.

## التعريف بعلم نقد متن الحديث

قبل الكلام على تعريف هذا العلم باعتباره مركباً إضافياً، سأتعرض إلى تعريف مفرداته من خلال المطالب الآتية:

### أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً

### تعريف النقد لغةً

قال ابن فارس: "النون، والقاف، والدال أصل صحيح يدلُّ على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النَّقَد في الحافر، وهو تقشره. حافر نقد: متقشر. والنَّقَد في الضرس: تكسره، وذلك يكون بتكشُّف ليطه عنه. ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نَقْدٌ: وازن جيد، كأنَّه قد كشف عن حاله فعلم"[1].

وقال الفيروزآبادي: "النقد: خلاف النسيئة، وتمييز الدراهم وغيرها كالتنقاد والانتقاد، والتنقد"[2].

فكما نرى أن معنى النقد من الناحية اللُّغويّة يدور على الإبراز والكشف عن حال الشيء، وما يترتب عليه من الحكم على الشيء جودةً أو رداءةً.

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، ط1، 1399هـ-1979م)، ج5، ص467.

[2] الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1412هـ/1991م)، ج1، ص642، باب الدال، فصل النون، مادة (ن ق د).

**تعريف النقد اصطلاحاً:**

حاول بعض المُحْدَثِين وضع تعريفات لنقد الحديث عموماً، ومما وقف عليه الباحث ما يأتي:

**التعريف الأول:** علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل الفنّ[1].

**التعريف الثاني:** تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها مع بيان علة ذلك[2].

والتعريف الثاني أخصر مع دلالته على المطلوب؛ لأن قوله: "تمييز الأحاديث المقبولة" يدخل فيها ما كان في أعلى درجات القبول وما قاربه كالصحيح والحسن، وما كان في أدناه كالحسن لغيره، وكالضعيف المنجبر.

وقوله: "مع بيان عِلَّة ذلك": أي عِلَّة القبول أو الرد، وهو يغني عن الجملة الواردة في التعريف الأول، وهو قوله: "وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً ..." فإن بيان عِلَّة القبول والردّ يقتضي دراسة الحديث سنداً ومتناً، وتتبع أسباب القبول وموانعه.

**ثانيًا: تعريف المتن لغةً واصطلاحاً**

**تعريف المتن لغةً:**

قال ابن فارس رحمه الله تعالى: "الميم، والتاء، والنون أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على صلابةٍ في الشيء مع امتدادٍ وطول. منه المَتْن من الأرض: ما صَلُبَ من الأرض، وارتفعَ وانقاد، والجمع مِتانٌ ومتون".[3]

---

[1] نور سيف، أحمد، **مقدّمة التاريخ لابن معين** (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، ط1، 1399هـ/1979م) ج1، ص5-6.

[2] العماش، بدر بن محمد بن محسن، "أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية"، مكة المكرمة: **مجلة جامعة أم القرى**، عدد 33، 1426هـ، ج17، ص75.

[3] الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح في اللغة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1399هـ-1979م)، ج2، ص158؛ ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج5، ص236؛ ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط1، د.ت)، ج13، ص398.

**تعريف المتن اصطلاحاً**: "ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام".[1]

**ثالثًا: تعريف الحديث**

**لغةً**: يطلق على نقيض القديم... وهو أيضاً: الخبرُ، يأتي على القليل والكثير، ويُجمَعُ على أحاديثَ على غير قياس. وهو كونُ الشيء لم يكُنْ. يقال حدثَ أمرٌ بَعْد أن لم يكُن... والحديثُ مِنْ هذا؛ لأنّه كلامٌ يَحْدُثُ منه الشيءُ بعدَ الشيء[2].

وأما تعريف الحديث **اصطلاحاً** فقد عرفه العلماء بأنه: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خُلُقِية، أو خِلْقِية سواء قبل البعثة أو بعدها، وهو بهذا يرادف مصطلح السنة، وهذا على اصطلاح المحدثين دون الأصوليين والفقهاء الذين يقفون في التعريف عند التقرير، بسبب اختلاف أغراضهم من الحديث[3].

**رابعًا: التعريف بعلم نقد متن الحديث باعتباره مركباً إضافياً**

لم يجد الباحث فيما اطلع عليه من الكتب والدراسات -والعلم عند الله تعالى- من تعرض لتعريف هذا الفنّ، والسبب في ذلك عند الباحث واضح، إذ إن نقد المتن لم يكن يوماً علماً مستقلاًّ يحتاج إلى تعريفات خاصَّة به، وإنما يندرج تحت علم أصيل، وهو علم دراية الحديث. إضافة إلى هذا؛ فإن شبهة عدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي حديثة نسبياً، حيث إن هذه الفكرة تبناها مفكرو الغرب من المستشرقين في العصر الحديث تزامناً مع استفاقة العالم الغربي من سباته العميق الذي دام لقرون، حينما كانت الأمة المسلمة

---

[1] ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان (دمشق: دار الفكر، ط2، 1406ه)، ص29.

[2] نظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح في اللغة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1399هـ-1979م)، ج1، ص278؛ وابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، ط1، 1399هـ-1979م)، ج2، ص28؛ وابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط1، د.ت)، ج2، ص131، مادة "حدث".

[3] انظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط1، 1416ه)، ج1، ص14.

تقود العالم أجمع إلى طريق الحضارة والرقي، فكان من نتائج هذه الاستفاقة احتكاك مفكري الغرب بمصادر العلم والمعرفة في العالم الإسلاميّ، ودراستهم لمختلف التوجهات الدينية والعلمية، وتركيزهم على مصادر الوحي الرئيسة من كتاب وسنة، حيث نالت هذه الأخيرة الحظّ الأوفر من الدراسة والنقد والتحليل، بعد إدراكهم استحالة النيل من الكتاب العزيز، فركزوا جهودهم على حديث رسول الله ﷺ ورواته، وغرضهم في ذلك القدح في الدين، وقطع صلته بمصدره السماوي، واتهام الرواة بالكذب والوضع والتلاعب والتواطؤ على الاختلاق والتزوير، والتأثر بالموروث الديني لعرب الجاهلية، والنقل عن الأديان المتاخمة للجزيرة العربيَّة من يهودية ونصرانية، أو حتى ثقافات محلية صيغت في قالب دين اعتمد على أنه سنة الرسول ﷺ.

لذلك يقترح الباحث التعريف التالي:

**التعريف المقترح:**

علم نقد متن الحديث، هو: "العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نصّ الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة".

فإنَّ العالم بالحديث بعد دراسة إسناد حديث ما وتأكده من عدالة الرواة وضبطهم، وخلو السند من أي شذوذ أو عِلَّة، يلجأ إلى القسم الثاني من الحديث وهو المتن فينظر فيه كنظره في السند، ويعتني به اعتناءه بقسيمه، إذ السند الطريق الموصلة للمتن، والمتن لب الحديث، وحامل الحكم الشرعي على اختلاف موضوعه.

## نظرة تاريخية على نشأة هذا الفنّ، وأسباب ظهوره، وأهميته، وأسباب قلَّة التأليف فيه

قبل الخوض في المباحث المتعلقة بنقد المتن واستدراكات الصحابة، أود أن أتناول نشأة هذا الفنّ، وأسباب ظهوره، وأهميته بصفة مختصرة من خلال المطالب الآتية:

## أولاً: نشأة هذا الفن

إن بداية ظهور النقد عموماً كانت في زمن النبي ﷺ، ويظهر ذلك جلياً من خلال النماذج التي نقلت سؤال الصحابة أو استشكالهم لبعض متون الأحاديث المروية لمعارضتها لظاهر القرآن، أو لرواية أخرى مثلها. وهذا التعارض إنما هو في نظر السائل لا في نفس الأمر، فيزيل النبي ﷺ الإشكال عنه، ويبين وجه الحقّ فيه. ومن أكثر من عرف منه مثل ذلك عائشة رضي الله عنها، من خلال استشكالها لظاهر بعض الآيات القرآنية، أو معارضة بعض الأحاديث النبوية لظاهر القرآن. وقد ورد عنها: «أنها كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه. فلما سمعت قول النَّبِيَّ ﷺ: «من حُوسِبَ عُذِّبَ». قالت عائشة رضي الله عنها: فقلت: أوليس يقول اللّه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (الانشقاق: 7)؟ قَالَتْ: فقال: « إنما ذلك العرْضُ، ولكن من نُوقِش الحسابَ يَهْلِكْ»[1].

وبعد انقضاء فترة النبوة انتقل علم النقد إلى مرحلة أخرى، حيث تميزت هذه الفترة بالتثبت في التحمل وفي الأداء، وفي قبول الأخبار من ناقليها، والدعوة إلى الإقلال من الرواية ما أمكن خشية الغلط، بل ذهب الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى استحلاف من يحدثه للتأكّد من سماع الراوي لما يرويه[2].

ومن النماذج التي سيقت لهذه الفترة، قصّة أبي بكر رضي الله عنه في ميراث الجدة[3]، واستشكال

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، باب من سمع شيئًا فلم يفهمه، فراجع فيه حتَّى يعرفه، ج1، ص54، رقم الحديث 103 .

[2] انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي (مصر: دار الهدى، ط1، 2003م)، وقد حكم عليه محقق الكتاب بالضعف.

[3] انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن**، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ/1997م)، كتاب الفرائض، باب في الجدة، ج3، ص213، رقم الحديث 2894؛ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/1975م)، كتاب العلم، باب: ما جاء في ميراث الجدة، ج3، ص604، رقم الحديث 2101، وقال الترمذي: وهذا حديث حسن

عمر ﵁ لحديث الاستئذان[1]، ومعارضة بعض الصحابة الأدلة بعضها ببعض كما فعل عمر ﵁ في قصّة فاطمة بنت قيس ﵂ المتعلقة بسكن المطلقة، والنفقة عليها[2]. ومنها أيضًا تثبت عائشة ﵂ من رواية عبد الله بن عمرو ﵁ لحديث قبض العلماء، حيث طلبت من أحد غلمانها سؤال عبد الله بن عمرو ﵁ عن الحديث نفسه بعد أن حال الحول عن مجلسه الأول، فلم يخرم منه حرفاً، فأقرّت له بالحفظ، والضبط التام[3].

ومما تجب الإشارة إليه أن وجود هذه النماذج النقدية الأولى لم تشكل ظاهرة عامة في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية، وذلك بسبب قربهم من عصر النبوة، وكثرة العلم والعلماء، وقصر الإسناد الموصل إلى صاحب الشريعة، وتناقل الأجيال للعلم شفاهاً، وقلة الكتابة حيث لم تكن هناك ضرورة بعد للتدوين الشامل والواسع. إضافة إلى سلامة القلوب وطهارتها، وحسن الفهم والفقه في الدين، والتسليم لله تعالى ولرسوله ﷺ فيما بلغ

---

صحيح؛ ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **السنن**، تحقيق: فؤاد عبد الباقي (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت)، كتاب الفرائض، باب: ميراث الجدة، ج2، ص909، حديث رقم 2724.

[1] فقد أخرج البخاري: بسنده: «عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِي ﵁ اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﵁ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولا. فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى فَفَرَغَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ ائْذَنُوا لَهُ. قِيلَ: قَدْ رَجَعَ فَدَعَاهُ فَقَالَ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ. فَقَالَ: تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ. فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا: لا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ. فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقَالَ عُمَرُ: أَخَفِيَ هَذَا عَلَيَّ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ». البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب البيوع، باب بَاب الْخُرُوجِ فِي التِّجَارَةِ، ج2، ص77، رقم الحديث 2062.

[2] وهو الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي عن فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ ل قالت: « طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا سُكْنَى لَكِ وَلا نَفَقَةَ. قَالَ مُغِيرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ. فَقَالَ. قَالَ عُمَرُ: لا نَدَعُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ج لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لا نَدْرِي أَحَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ. وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ». الترمذي، **السنن**، كتاب الطَّلاقِ وَاللِّعَانِ عَنْ رَسُولِ ﷺ، بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُطَلَّقَةِ ثَلاثًا لا سُكْنَى لَهَا وَلا نَفَقَةَ، ج2، ص471، رقم الحديث 1180. وابن ماجه، **السنن**، كتاب الطلاق، باب الْمُطَلَّقَةِ ثَلاثًا هَلْ لَهَا سُكْنَى وَنَفَقَةٌ، ج1، ص656، رقم الحديث 2035 و2036، والحديث صحيح.

[3] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **الصحيح**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (الرياض: دار طيبة، ط1، 2006م)، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ص1232، رقم الحديث 13.

عن ربه، ويجب التفريق بين وجود نماذج عديدة؛ لنقد المتن في ذلك العصر وبين كونها ظاهرة عامة. فهؤلاء القوم كانوا أكثر الناس علماً وفقهاً وفهماً للنصوص، وكان استشكالهم مبنياً إما على تعارض ثبت عندهم بين النصوص، أو تأويل، أو عدم اطلاع على سبب الحديث أو نسخه.

**ثانيًا: أسباب ظهوره**

لم تكن ظاهرة نقد متن الروايات الحديثية في عصر الصحابة ناتجة عن هوى، أو بغية إثارة الفتنة، أو التشكيك بالأحاديث النبوية، حاشا وكلا، وهم أتقى الناس، وأعلم القرون بدين الله، وهم حملة الشريعة، والذابون عن حياضها، وإنما كان ذلك لعدة أسباب نلخصها فيما يأتي:

1- النسيان بطول المدّة، وخاصّة ممن طالت أعمارهم، فإنّ النسيان من طبيعة البشر، ولا يسلم منه أحد، وهذا أحد الأسباب التي قد تولد استشكالاً في فهم متن الحديث نتيجة البعد الزمني بين السماع، أو حضور الواقعة، والآداء والرواية، فيورد الراوي الحديث على غير وجهه، فيحدث إشكالاً لدى السامع.

2- سماع بعضٍ من متن الحديث وليس بتمامه، خاصَّة إذا تعددت مجالس التحديث، فإن الراوي قد يورد الحديث نفسه تاماً مرَّة، وناقصاً مرَّات أخر، وهذا بحسب نشاطه للرواية، أو بحسب مقتضى حال السامعين، أو غرضه من إيراد الحديث.

3- سماع آخر الحديث، دون أوله، وهذا يشبه الذي قبله إلا أنَّ الراوي هنا قد يحضر أثناء إيراد الحديث وقد يفوته شيء منه، فيظنّ أنه سمع الحديث على صورته كاملاً أثناء التحمل، فإذا جاء وقت التحديث نقله كما سمعه منقوصاً من أوله، مما قد يؤثر في فهم السامع خاصَّة إذا وقف السامع على الحديث نفسه من طريق آخر تاماً، فيستشكل متنه لذلك.

4- الغفلة عن سبب ورود الحديث ومناسبته، فقد يكون الحديث خاصاً، ويورده الراوي على العموم غافلاً عن سبب وروده، فَيُسْتَشْكَلُ الحديث لذلك، ولو استحضر الراوي سبب وروده لرفع الإشكال، وأزال الاستشكال.

5- الخطأ الذي لا ينجو منه أحد، فإن من طبيعة البشر الخطأ، وقد يكون بسبب النسيان أيضاً، أو غفلة، أو سوء فهم، أو أي سبب آخر.

6- عدم الاطلاع على النسخ، وهو من الأسباب الرئيسة في استشكال الحديث وتوجه النقد له، وذلك لعدم علم الراوي أو السامع بنسخ أحد الحديثين فيتوهم التناقض وهو غير موجود، وإنما سببه نسخ أحدهما وسقوط حكمه.

7- اختلاف الصحابة في اطلاعهم على السنة وعلمهم بها بسبب اختلاف الأحوال والاستعدادت، فكان منهم العالم، وطالب العلم، ومنهم الذي يسأل عند الحاجة.

**ثالثًا: أهمية هذا الفنّ**

إن هذا الفنّ مهمّ للغاية، فالحديث سند ومتن، والمتن هو الجزء المنقول المراد إثبات صدوره عن النبي ﷺ، والعمل بما ورد في متن الحديث يقتضي التثبت والتأكّد من ثبوته أولاً، وخلوه من أي علّة أو إشكال أو معارضة لمتن آخر، وإدراك فقهه على الوجه الصحيح، والاطلاع على مناسبته وملابساته، وحدود الأمر والعمل به. وبناءً على هذا يمكننا بيان أهمية هذا الفنّ من خلال النقاط الآتية:

1- الاطلاع على الإشكالات الواردة في المتون.

2- معرفة أسباب ورود الأحاديث ومناسباتها.

3- معرفة السياق الكامل للأحاديث.

4- الاطلاع على الروايات المختلفة للأحاديث النبوية.

5- معرفة ضبط الرواة للمتون.

6- معرفة الزيادات الواردة في المتون.

7- تفسير معنى الحديث بحديث آخر.

8- الاطلاع على أسباب مخالفة الرواة بعضهم لبعض.

9- الاطلاع على الناسخ والمنسوخ من الحديث.

10- التأكد من صحَّة نسبة المتن إلى النبي ﷺ، وعدم كونه رأياً خاصاً بالصحابي، أو فتوى له.

11- الاطلاع على الإدراج في الحديث.

12- زوال التضاد والإشكال من متن الحديث.

**رابعًا: أسباب قلَّة الكتب المفردة في نقد المتن**

قد يتساءل المرء عن سبب قلَّة التصنيف في هذا الموضوع، وخاصة التصانيف المفردة، وفي رأي الباحث فإن ذلك يرجع إلى جملة من الأسباب نذكرها فيما يلي:

1- اختلاط هذا العلم مع غيره من الفنون خاصَّةً كتب الشروح الحديثية، والعلل، وكتُب مختلف الحديث ومشكله، وكتب مصطلح الحديث في فترة متأخرة بعد بدء مرحلة التدوين الرسمي. فإن هذا العلم تطبيقي بالدرجة الأولى، لذلك تزخر كتب الشروح بالعديد من النماذج خاصَّةً في الأحاديث المختلفة والمشكلة، وتظهر هنالك محاولات الجمع بينها، وحل الإشكالات الواردة فيها. أما على مستوى التنظير فهناك بعض الكتب التي ألفت، من أحسنها كتاب ابن قيم الجوزية "المنار المنيف" حيث قعد للكثير منها، فضلاً عن كُتب الموضوعات والتي نجد ضمنها الكثير من الضوابط التي تتعرض لنقد المتن تصريحاً أو تلميحاً.

2- لما كان الأصل في الحديث السند؛ لذا فإنّ العالم لا يتكلم في الحديث إلا بعد ثبوت إسناده، وإلا كان ضرباً من مضيعة الوقت والجهد، فإذا ثبت الحديث سنداً، و لم يطلع على عِلّة في متنه، كان الأصل فيه الثبوت، إلا إذا ظهرت فيه عِلّة بعد الجمع للطرق، والمقارنة بينها، وتتبع الشواهد والمتابعات، والأحاديث الأخرى الواردة في الموضوع نفسه، وهنالك فقط يحكم على الحديث بما يناسب حاله، أما إذا كان خالياً من كلّ ذلك كان الحديث صحيحاً.

3- الملاحظ أيضًا أن ظاهرة اتهام المحدثين بقلة الاهتمام بنقد المتن، وادعاء أنه علم لا يمت لعملهم بصلة، لم يأخذ هذا التوجه المبالغ فيه إلا بعد ظهور مدارس الاستشراق التي

تولت تضخيم هذا الجانب وتهويله، وإظهار عمل المحدثين على أنه عمل سطحي لم يشمل إلا الظاهر دون الغوص في مضامين المتون، لذلك تصدى كثير من العلماء عندما استفحلت هذه الظاهرة إلى التأليف في هذا الفنّ تارةً بإبراز جهود العلماء في نقد المتن، وتبيين مناهجهم وضوابطهم في ذلك، وتارة أخرى بالردّ على الشبه المثارة من طرف المستشرقين وأتباعم، وتحليليها، ونقدها، وبيان ضعفها. والناظر في عمل المستشرقين وحججهم يلمس جلياً ذلك التحامل الكبير، وقلة فهم للأدلة عن قصد أو دون قصد، واختلاق الحجج الواهية والاستدلال بها، واللجوء إلى المصادر الثانوية أو حتى الضعيفة منها من أجل الوصول إلى غرض مقرر سلفاً، فهم لا يحاولون قراءة الموجود، واستنباط ما تدل عليه الأدلة، وإنما يقررون الأمور التي يريدونها، ثم يتصيدون لها ما يعتقدون أنها أدلة. لذلك تجد في كلامهم: ربما يكون، ولعلّ، وقد يكون... إلى أمثال هذه العبارات، ومنذ متى كانت هذه العبارات أدلّة علميّة تساق للاحتجاج لولا غلبة التعصب، وغياب الموضوعية، والمنهجية العلميّة التي يتغنون بها، والغريب في الأمر حقًّا، أنَّ الأساليب التي يستعملونها، والمناهج التي يسلكونها لو طبق بعضها فقط على ما يذهبون إليه من الاعتقادات لانهارت كما تنهار قلاع الرمل، فليت شعري كيف تكون عقولهم حاضرة عند كلّ ما يعتقدونه قدحاً في الإسلام، وغائبة عند كلّ عقيدة فاسدة يختارونها، أو مذهب رديء يذهبون إليه.[1]

## التأليف في استدراكات الصحابة، ودراسة كتاب "الإجابة" للزركشي

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول منهما أتناول فيه الكلام على أول من ألف في استدراكات الصحابة، ثم أعرج في المطلب الثاني على الكلام على جهود الإمام الزركشي في هذا المجال من خلال دراسة كتابه: "الإجابة" بصورة مفصَّلة.

---

[1] انظر: الساموك، سعدون، **الاستشراق ومناهجه في الدراسات الإسلاميّة** (عمان: دار المناهج، ط1، 2010م)، ص41-66.

## أولاً: أول من ألَّف في استدراكات الصحابة

لم يكن الإمام الزركشي: أول من سبق إلى التأليف في استدراكات الصحابة، ولكنه كان من الأوائل، وأول من عرف عنه الكلام عن هذا الفنّ الأستاذ أبو منصور البغدادي، حيث جمع جزءًا يحتوي على خمسة وعشرين حديثاً مما استدركته عائشة رضي الله عنها على الصحابة، دون كلام عليها البتة، بل كان فعله مقتصراً على الجمع.

وممن تناول جانب نقد المتون قبل ذلك، وإن كانت مؤلفاتهم خاصَّة في مجال معين، ابن الجوزي في كتابه: "الموضوعات"، حيث تناثرت في كتابه العديد من القواعد العلميّة الخاصّة بنقد متن الحديث، ولقد جمعها أحد الباحثين المعاصرين في كتاب مستقل[1].

ومنهم أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: "أحاديث القصاص"، والذي تناول فيه كذلك نقد الأحاديث التي تناولها القُصَّاص في أحاديثهم وأحاجيهم وما انطوت عليه من الكذب الصراح والمجازفات العظيمة، التي لا تليق بأصحاب العقول السليمة، مما جعل كلامه هذا مادة علميّة جمعت في مقال علمي منشور في بعض المجلات المحكمة[2]. كما اهتمّ الإمام ابن قيم الجوزية بهذا الفن، فكتب فيه كتاباً صغير الحجم عظيم النفع سماه: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، ومن مميزات هذا الكتاب على صغر حجمه، احتواؤه على قواعد علمية، وضوابط حديثية للحكم على الحديث من خلال متنه، ولقد تجاوزت هذه الضوابط سبعين ضابطاً، فكان الكتاب بحق درة نادرة في هذا الفن[3].

أما الزركشي فلقد ذكر الحافظ ابن حجر فيما حكاه عنه تلميذه السخاوي ما نصّه: "... وكذا قرأت بخطه – يعني بخط الحافظ ابن حجر – على الإجابة لإيراد ما استدركته

---

[1] انظر: الدميني، مسفر غرم الله، **مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات** (جدة: دار المدني، ط1، 1405هـ/1984م).

[2] انظر: العماش، **أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، ج17، عدد 33، ص71.

[3] انظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1428هـ).

عائشة على الصحابة رضي الله عنهم ما نصّه: أصل هذا التصنيف للأستاذ الجليل أبي منصور عبد المحسن بن محمَّد بن علي بن طاهر البغدادي، الفقيه، المحدث، المشهور، رأيته في مجلدة لطيفة، وجملة ما فيه من الأحاديث خمسة وعشرون حديثاً، وكان الكتاب المذكور عند القاضي برهان الدين بن جماعة، فما أدري هل خفي عليه وقت تقديم هذا له، أو أعلمه به؟ حيث إن الزركشي أهدى هذا الكتاب لابن جماعة. نعم لمصنف (الإجابة) حسن الترتيب، والزيادات البينة، والعزو إلى التصانيف الكبار، والأول على عادة من تقدم يقتصر على سوق الأحاديث بأسانيده إلى شيوخه، وجملة من أخرج ذلك عنه من شيوخه نحو من ثلاثين شيخاً من شيوخ بغداد، ومصر، وغيرهما، ولا يعزو التخريج إلى أحد ..."[1].

**ثانيًا: كتابة "الإجابة" للزركشي: دراسة تحليلية**

تتناول الدراسة المفصلة لكتاب "الإجابة" للزركشي العناصر الآتية:

**الفرع الأول: اسم الكتاب**

أورد الزركشي اسم كتابه في المقدّمة التي وضعها له فقد قال فيها: "...وسميته: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"[2]. وتصريح الزركشي بعنوان كتابه يقطع أي خلاف في ذلك.

**الفرع الثاني: موضوع الكتاب**

يتلخص موضوع الكتاب حول نقل استدراكات عائشة رضي الله عنها على صحابة رسول الله ﷺ، وبعض ما انفردت به من آرائها والكلام عليها، شرحاً وتحليلاً، مع فوائد غزيرة ضمها إليها المؤلف:، وسيأتي بيان تفصيل ذلك كله فيما يأتي.

---

[1] السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1419هـ - 1999م)، ج1، ص390-393.

[2] الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله، **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، تحقيق: محمد بنيامين أرول (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1425هـ/2004م)، ص80.

### الفرع الثالث: طبعاته

وهو مطبوع عدَّة طبعات، منها التي اعتنى بها الأستاذ سعيد الأفغاني، ثم طبعت سنة 2001م، بمكتبة الخانجي، بمصر، بتحقيق وتخريج الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. وآخرها كانت طبعة مؤسسة الرسالة، بتحقيق الدكتور محمَّد بنيامين آرول سنة 2004م. ولقد اختصره السيوطي في جزء، ورتبه على الأبواب الفقهية، وحذف كلّ ما لا يتعلق بالاستدراكات، وأطلق عليه عنوان: "عين الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة". كما خُرِّجَتْ أحاديث كتاب "الإجابة" في رسالة ماجستير من طرف الباحث محمَّد بن عبد الله بن راشد آل معدي، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميّة، سنة 1425هـ الموافق لسنة 2004م، وتقع الرسالة في 1150 ورقة.

### الفرع الرابع: الغرض من تأليف الزركشي لكتاب "الإجابة"

بيّن المؤلف: في مقدّمة كتابه -كعادة كثير ممن يتصدى للتأليف- غرضه من تأليف كتاب الإجابة، وبيَّن عمله فيه، حيث قال: "... وبعد، فهذا كتاب أجمع فيه ما تفردت به الصديقة، أو خالفت فيه سواها برأي منها، أو كان عندها فيه سنة بينة، أو زيادة علم متقنة، أو أنكرت فيه على علماء زمانها، أو رجع فيه إليها أجلّة من أعيان أوانها، أو حررته من فتوى، أو اجتهدت فيه من رأي رأته الأقوى، موردًا ما وقع إليّ من اختياراتها، ذاكراً من الأخبار في ذلك ما وصل إليّ عن رواتها، غير مدعٍ في تمهيدها للاستيعاب، وأنَّ الطاقة أحاطت بجميع ما في هذا الباب. على أنني حررت ما وقع لي من ذلك تحريراً، ونمقت بروده رقماً وتحبيراً مع فوائد أضمها إليه، وفرائد أنثرها عليه؛ ليبقى عقداً ثمينةً جواهره، وفلكاً منيرةً زواهره"[1].

فمن خلال هذا النصّ المنقول من مقدّمة الإجابة، يتّضح لنا جلياً غرض المؤلف من وضع الكتاب، ويتخلص ذلك في جمع ما تفرَّدَتْ به الصديقة عائشة رضي الله عنها من المسائل

[1] الزركشي، **الإجابة**، ص 79.

العلميّة سواء:

1- ما خالفت فيه غيرها برأي منها.

2- أو بسبب تفردها في الاطلاع على سنة غابت عن غيرها، أو بسبب زيادة علم عندها.

3– أو ما أنكرته على غيرها من علماء الصحابة ورواهم.

4– أو ما استفتيت فيه، أو أخذ فيه بقولها.

5– أو ترجيحها لاجتهادها.

ويُعَدُّ الكتاب من أوائل الكتب الخاصّة التي اهتمّت بنقل نماذج لنقد المتن عند الصحابة، تمثلت في استدراكات عائشة على ما سمعته من أحاديث عن بعض الرواة من صحابة رسول الله ﷺ، أو نقل إليها عنهم، وإن كانت بعض هذه النماذج لم تثبت من ناحية السند، وبعضها لم يصوب رأيها فيها، إلا أنَّ الذي يهم هنا، أنه وإن انتقد بعض العلماء عائشة رضي الله عنها في استدراكها على بعض النصوص لسبب تراه وجيهاً، فإن هؤلاء العلماء لم ينكروا عليها طريقتها تلك التي عرفت بها، واشتهرت عنها. فكانت تارةً تحيل على القرآن، وتارة على السنة العامة والخاصّة، وتارة تستعمل عقلها، وتارة أخرى تحيل على التاريخ، ولو كانت هذه الطريقة غير ملائمة، أو معارضة للشرع؛ لنبهوا إلى ذلك، خاصَّة وأنها كانت تعيش في بيئة فيها كبار العلماء من الصحابة، وهي في ذلك تسن منهجاً نقدياً متميزاً، حيث إنها راوية من رواة الإسلام، وممن بَلَّغ حديث رسول الله ﷺ، بل بعضه لم ينقل إلا عن طريقها، خاصَّة فيما يتعلق بأمور النساء، أو بعض السنن التي اختَصَّتْ بمعرفتها مما لا يقع إلا ضمن حدود البيت النبوي الشريف.

**الفرع الخامس: منهجه فيه**

وسيتناول الباحث ذلك من خلال العنصرين الآتيين:

**أولاً: منهجه في التأليف**

ويمكن للباحث تلخيص ذلك في النقاط الآتية:

1- ألف الإمام الزركشي هذا الكتاب في أواخر حياته، فهو يُعدُّ بحقٍ عصارة علمه، لما ضمنه من التحقيق العلميّ، والجمع المفيد، والاستدراك الماتع، ولمكانته عند مؤلفه أهداه لقاضي القضاة برهان الدين ابن جماعة كما صرح بذلك في أوائل كتابه. كما أنه أسمعه أفراد عائلته كلهم، وأجازهم بذلك كما نقل ذلك عنه ابنه عبد الله في صفحة السماع في آخر الكتاب، وكان ذلك في السنة التي توفي فيها المؤلف.

2- وانبنت فكرة كتابه على فكرة أبي منصور البغدادي الذي يُعدُّ أول من صنف في هذا الموضوع، وإن كان عمله منصباً على الجمع فقط، حيث اختار 25 حديثاً من مصادر السنة المختلفة بوصفها نماذجَ لاستدراكات الصحابة على بعضهم. ولم يضمن كتابه هذا أي شرح، أو تخريج، أو نقد، أو استنباط، بعكس كتاب الزركشي كما سيأتي بيانه، ولقد شهد له بذلك معاصره الإمام ابن حجر العسقلاني، وهو من هو في علم الحديث.

والباحث هنا يشير إلى أمرٍ يراه مهمًّا جداً، وهو أنَّ الإمام السخاوي: أشار في كتابه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر إلى كتاب الزركشي كما تقدَّم ذكره قريباً، فقال: "فصل فيمن أخذ تصنيف غيره فادعاه لنفسه، وزاد فيه قليلاً ونقص منه، ولكن أكثره مذكور بلفظ الأصل"، وهذا عجيب من الإمام السخاوي وإجحاف في حقّ الزركشي، فإنه وإن كان الأستاذ أبو منصور البغدادي[1] سبق في جمع بعض الأحاديث في الموضوع نفسه، فإنّ هذا لا يعني أنَّ الإمام الزركشي قد سرق مؤلف غيره، وادعاه لنفسه، وخاصة إذا علمنا أن عمل الأستاذ أبي منصور اقتصر على جمعٍ للأحاديث دون الكلام عنها، أو شرحها، وبلغ عددها عنده 25 حديثاً فقط، وهذه الأحاديث كلّها متناثرة في كتب الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، نعم له فضل السبق، ولكن للإمام

[1] هو الأستاذ العلامة البارع، المتفنن أبو منصور عبد القاهر بن محمد البغدادي، الفقيه، الشافعي، الأصولي، الأديب، صاحب التصانيف البديعة، توفي سنة 429هـ. انظر ترجمته في: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 403هـ/1983م)، ج17، ص572.

الزركشي فضل الجمع، والزيادة، والشرح، والتخريج، وبيان علل الأحاديث، ومشكلها، وغامض لفظها، وقبل ذلك إضافته القيمة حيث زاد على أحاديث البغدادي 49 حديثاً – أي ضِعْفَيْ الأصل تقريباً–، فكيف يُعَدُّ هذا أخذاً لمؤلفات الآخرين من قبل الزركشي، ونسبتها إلى نفسه؟ وإدعاءها لنفسه. ولقد اعترف الإمام ابن حجر العسقلاني بقيمة كتاب الإجابة، ونوه به، واعترف لمؤلفه بحسن الترتيب، والزيادات البينة، والعزو إلى التصانيف الكبار، وغيرها من الفوائد، والنكت، والملح.

3– يمكننا القول بأن الزركشي قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الأول منها يمثل المقدّمة التعريفية بالكتاب، حيث ذكر فيها الغرض من تأليفه له، وعدم اشتراطه لاستيعاب كلّ ما ورد من الاستدراكات[1]. أما القسم الثاني فقد خصصه لبيان فضائل عائشة ﵂ فذكر لها 40 فضيلة وخصيصة امتازت بها، وتفردت في بعضها عن بقية نساء النبي ﷺ [2] ثم انتقل إلى القسم الثالث، وهو لب الكتاب فقسمه أيضًا إلى فرعين: الأول منهما خاص باستدراكات عائشة على عدد معين من الصحابة ﵃ أجمعين، فبدأ بالخلفاء، ثم بقية الصحابة الذين بلغ عددهم عنده 22 صحابياً فضلاً عن أزواج النبي ﷺ، أما الفرع الثاني فقد خصصه لاستدراكات عامة لعائشة ﵂ .

4– بلغ عدد الاستدراكات التي نقلها الزركشي عن عائشة ل 70 استدراكاً، منها 60 استدراكاً على صحابة معينين، والبقية استدراكات عامة تناولت مسائل فقهية مختلفة، وعددها 15 استداركاً.

### ثانياً: منهجه في تناول القضايا

لقد تتبع الباحث فعل الزركشي في كتابه، من خلال طريقته في شرح النماذج الحديثية التي أوردها، وطريقته في تناول المسائل العلمية، واستدلاله لها من النصوص

---

[1] انظر: الزركشي، **الإجابة**، ص79.

[2] انظر: المصدر السابق، ص82–137.

الشرعية، وآراء العلماء، ولقد استخلصت من منهجه ذلك عدَّة نقاط ألخصها فيما يأتي:

1- دفاعه عن الصحيحين، والتحذير من الكلام فيهما دون بيّنة ولا علم، ودون الرجوع إلى العلماء؛ لرفع ما استشكل فيهما[1].

2- التنبيه على بعض القواعد المهمّة التي يعرف بها الحديث الثابت من غيره[2].

3- يحكم الزركشي على الأسانيد وعلى الرجال، تارةً نقلاً عن العلماء مبيناً مصدره في ذلك، وتارة يكتفي بنقل الحكم فقط. كما أنه في بعض الأحيان يصدر حكمه على الحديث، أو على الراوي استقلالاً دون الرجوع إلى أحد[3].

4- ينبه على الروايات المختلفة للحديث الواحد، مع الإشارة إلى الصحيح منها، والزيادات الواردة فيها[4].

5- يذكر علل الأحاديث، ويحيل على كلامه في كتبه الأخرى[5].

6- يهتمّ بإبراز لمحات من فقه الحديث من خلال شرحه له [6].

7- بيان بعض الإشكالات والأوهام الواردة في متون الأحاديث مع التعليق عليها، وبيان الراجح فيها[7].

8- التنبيه على بعض المسائل العقديّة[8].

9- التعريف بالأعلام، وبيان المبهمات[9].

---

[1] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص102-103.

[2] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص115.

[3] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص82، 90، 105، 111،120،160، 197.

[4] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص147، 202.

[5] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص150، 181، 223.

[6] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص 85، 91، 105-106، 220، 136، 149.

[7] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص 86، 98، 171، 182-183، 186، 205-206، 211، 231، 233، 265.

[8] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص121، 174، 181، 200-201.

[9] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص 86، 239، 255.

10- يكثر الزركشي من الإحالة على المصادر المتنوعة، سواء في العلم الذي تتناوله، أو مذاهب أصحابها. فلم يكتف الإمام الزركشي بالمصادر الحديثية التي تتناسب مع نوعية البحث الذي يقوم به، بل تعداه إلى المصادر الفقهية، والأصولية، واللُّغويّة، والسيرة النبوية، وكتب التصوف، وغيرها. فضلاً عن نقله عن أهل المذاهب الإسلاميّة المختلفة دون الاقتصار على المذهب الشافعي الذي ينتمي إليه. وهذا يدلُّ على سعة اطلاعه أولاً، ثم على سعة صدره ثانياً، وعدم تعصبه أو تجاهله لمصادر المعلومات الأخرى، وإن تغايرت المذاهب.

11- اهتمامه بالجانب اللُّغويّ سمة ظاهرة في منهجه، فهو يعتني جداً بشرح الكلمات المبهمة، وضبط الأسماء، وذكر اللّغات الواردة في اللفظ الواحد[1].

12- يستدلّ على ما يذهب إليه من الأقوال بالنصوص الشرعية، وبأقوال العلماء الذين سبقوه، وينبه على انتقاد العلماء لبعضها، كما يعتني بتحقيق نسبتها إلى أصحابها[2].

13- ينقل أقوال العلماء في المسألة، ويرجح بينها حسبما يراه راجحاً وفق الدليل، مستعملاً ألفاظاً تدل على ذلك، كقوله: وهذا هو الأشهر، وصححه فلان[3].

14- يستدرك على بعض العلماء فيما اختاروه مع بيان وجه الاستدراك[4].

15- يتناول في بعض الأحيان المسائل الأصولية، حيث تظهر شخصية الزركشي الأصولي بجلاء في العديد من المواقف، فيلجأ إلى القواعد الأصولية، للترجيح بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر[5].

## مقاييس نقد المتن عند عائشة ﵂ من خلال كتاب "الإجابة"

يتناول هذا المبحث أهمّ قسم في هذا الفصل، وهو يتعلق بالضوابط والقواعد المستنبطة

---

[1] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص83، 139.

[2] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص84، 144.

[3] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص112،210، 225.

[4] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص55، 57، 116، 145، 177، 181.

[5] انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص 95-96، 270-271.

من الأحاديث التي وردت فيها استدراكات الصديقة عائشة رضي الله عنها. ومن خلال الاستقراء والنظر في النماذج التي أوردها الزركشي في كتابه: "الإجابة"، تبين لي أن تلك الضوابط لم تخرج عن ستة ضوابط استعملتها وأحالت إليها. وسأذكر من خلال المطالب الآتية تلك الضوابط، مع بيان الأمثلة للأحاديث التي يمكننا استخراجها منها، وهي كالآتي:

## أولاً: عرض الحديث على القرآن

مما لا شك فيه أنَّ القرآن والسُّنَّة الصحيحة وحي من الله تعالى، وأنَّ الوحي مصدره الله سبحانه وتعالى؛ لذلك لا يمكن أبداً لأي نصّ شرعيّ ثابت أن يتعارض مع نص آخر من كلّ الوجوه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما مطلقاً، فلو حدث ذلك حتماً في أحدهما عِلَّة. ولقد نبّه الإمام الشافعي إلى هذا المعنى حيث قال: "إذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أنزل الله إليه، وشهد له بالهدى، وفرض على الناس طاعته، وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملاً للمعاني، وأن يكون كتاب الله يترل عاماً يراد به الخاصّ، وخاصاً يراد به العام، وفرض جملة وبينه رسول الله، فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله، ولا تكون السنة إلا تبعاً لكتاب الله بمثل تتريله، أو مبينة معنى ما أراد الله، فهي بكلّ حال متبعة كتاب الله"[1].

ومع علمنا بأنّ القرآن الكريم كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فإنه في حالة وجود مخالفة ظاهرة بين نصّ حديثيّ، وآية قرآنية، يتوجّه نقدنا أساساً إلى ذلك الحديث، ونلتمس من العلل التي تفسر لنا وجود هذا الإشكال. ولقد كان الصحابة رضي الله عنهم أول من قام بذلك، فإنهم إذا ما تعارض لديهم حديث مع آية قرآنية تعارضاً ظاهرياً، لم يردوا الحديث وإنما يحكمون على الراوي بالخطأ، أو عدم الضبط، أو عدم رواية الحديث كاملاً، أو جهله بملابسات الحديث، وهذه الأسباب كفيلة بأن ينشأ

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس المطلبي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ص222-223.

بسببها تعارض ظاهري مع نص آخر.

إن إحالة الحديث النبويّ على القرآن الكريم له أمثلة عديدة في السنة النبوية، وهذا لا يمكن إنكاره أبداً، ففي الأحاديث التي أوردها الزركشي في كتابه: "الإجابة" عددتُ حوالي 11 حديثاً حيث استعملت عائشة رضي الله عنها قاعدة الإحالة على القرآن الكريم فيما استشكلته من الأحاديث التي بلغت سمعها عن غيرها من الصحابة، ومن هذه النماذج ما يأتي:

**الحديث الأول:**

عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال: "توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة، وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم وإني لجالس بينهما، أو قال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث، قال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سمرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب، قال فنظرت فإذا صهيب. فأخبرته فقال: ادعه لي. فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق أمير المؤمنين، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه، وا صاحباه. فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب أتبكي عليَّ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه» وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام: 164)"[1].

[1] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجنائز، باب قول النبي ج يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته، ج1، ص396-397، رقم الحديث 1286، 1287، 1288.

ففي هذا الحديث استدركت عائشة رضي الله عنها على فهم ابن عمر للحديث، فإن فهمه ذلك مخالف للقرآن وللسنة أيضاً، أما القرآن فاستدلت بالآية المتقدمة، وأما السنة فقد ثبت عن النبي ﷺ بكاؤه على بعض أصحابه، وعلى أبنائه ممن ماتوا وهم صغار، وهذا ينافي ما تقدم ذكره من الوعيد المرتبط بالبكاء على الميت مطلقاً، وحصول البكاء من أهل الميت عليه خارج عن إرادته، فكيف يحاسب على ما لا مدخل له فيه، إلا إذا أوصى بذلك كما قرره العلماء، أو نحمله على الكافر كما قررته عائشة رضي الله عنها هنا، فلا يبقى إشكال في الحديث[1].

وقول عائشة رضي الله عنها: "حسبكم القرآن"، ليس ردّ منها للسنة، واكتفاء بالقرآن الكريم، وإنما إحالة منها على نصّ قطعي الدلالة، قطعي الثبوت، والذي يعني أنَّ الراوي للحديث قد أخطأ في روايته تلك، فلم يورده كاملاً، أو أخطأ في فهمه له، فنقله بالمعنى، وبسبب ذلك حدث إشكال بين النصّين.

وتبين هذه الحادثة أن عائشة رضي الله عنها قد استعملت مقياس الردّ إلى القرآن الكريم، و لم ينكر عليها أحد ذلك، بأن يقول مثلاً: هذا حديث لرسول الله ﷺ وهو كذلك وحي؛ لذا يجب قبوله على كلّ حال. وهذا يدلُّ على صحَّة القاعدة بضوابطها، كما ستأتي الإشارة إليه.

**الحديث الثاني:**

عن مسروق قال: قلت: "يا أمتاه! هل رأى محمَّد ربَّه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب. ثم قرأت: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: 103)، ولكنه رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين"[2].

وفي الحديث أيضًا استدراك من عائشة على من اعتقد أنَّ النبي ﷺ رأى ربه، وبينت شدة إنكارها بقولها: لقد قف شعري، ثم بينت دليلها على نفي الرؤية، وهي الآية الكريمة

---

[1] انظر: الزركشي، **الإجابة**، 186-187. وانظر تفصيل المسألة في: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي (الرياض: دار طيبة، ط1، 1426هـ/ 2005م)، ج4، ص28.

[2] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب، ج3، ص298، رقم الحديث 4855 .

السابقة، ثم بيَّنَتْ خطأ فهم الراوي للآية، بأن المقصود بها جبريل ﵇، وليس الله ﷻ. ولقد لجأت إلى الإحالة على القرآن الكريم للتدليل على قولها. وأصل المسألة خلافية بين أهل السنة، فمنهم من قال بوقوع الرؤية يقظة، ومنهم من قال بوقوعها في المنام، ومنهم من نفاها مطلقاً، ولكلٍّ أدلتُه، ومحلّ هذه المسألة كتب العقيدة[1].

**الحديث الثالث:**

عن أبي حسان أن رجلين دخلا على عائشة فقال: "إن أبا هريرة يحدث أن نبي الله ﷺ كان يقول: «إنما الطيرة في المرأة، والدابة، والدار»، قال: فطارت شقة منها في السماء، وشقة منها في الأرض، وقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول الطيرة في المرأة، والدابة، والدار، ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ (الحديد: 22)"[2].

وهذا المثال كسابقيه — أيضًا – فإن الاستدلال بالقرآن كان الوسيلة التي لجأت إليها عائشة؛ لبيان خطأ الراوي في نقله للحديث، بل بينت في الراوية الأخرى أنَّ النبي ﷺ كان ينقل ذلك عن أهل الجاهلية، وفي رواية عن اليهود قولاً لهم[3]، فخرج منه مخرج الحكاية والإخبار، لا مخرج الإقرار.

ويقرر الباحث هنا إنه وإن كانت هذه القاعدة استعملت من طرف بعض الصحابة إلا أن هناك تساؤلاً يجب أن يطرح وهو: هل يجب عرض كلّ حديث على القرآن حتى نثبته؟

---

[1] انظر تفصيل ذلك في: ابن أبي العز، عل بن علي الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق: عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1990م)، ص222 وما بعدها؛ وابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **الغنية في مسألة الرؤية**، تحقيق: مرتضى بن محمد التوي (القاهرة: دار الآثار، ط1، 2008م).

[2] الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، **المسند**، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي (مصر: دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1419هـ/1999م)، ج3، ص124، رقم الحديث 1641. والحديث مخرج في الصحيح من طريق عبد الله بن عمر م، انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد، باب ما يذكر من شؤم الفرس، ج2، ص320، رقم الحديث 2858 .

[3] انظر: الزركشي، **الإجابة**، ص207.

لقد أجاب الإمام الزركشي على هذا السؤال ناقلاً كلام البيهقي حيث قال في معرض نقده لحديث: «ما جاءكم عني فاعرضوه على القرآن»: "هذا حديث باطل لا يصحّ، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن"[1].

ولقد سبقه إلى ذلك الإمام الشافعي في الرسالة حيث قال: "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صَغُر ولا كَبُرَ"[2].

ولقد تناول الزركشي أيضًا هذه المسألة، فنقل كلاماً طويلاً يحسن إيراده هنا؛ لتعلقه بهذا الموضوع تعلقاً مباشراً حيث قال: "لا يجب عرض الخبر على الكتاب، قال ابن السمعاني في القواطع: وذهب جماهير الحنفية إلى وجوب عرضه، فإن لم يكن في الكتاب ما يدلُّ على خلافه قُبِل، وإلا رد، وإليه ذهب أكثر المتكلمين. وقال أبو زيد في أصوله: خبر الواحد يعتقد من وجوه أربعة: العرض على كتاب الله، ورواجه بموافقته، وزيافته بمخالفته، ثم على السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي الثابتة بطريق الاستفاضة، ثم العرض على الحادثة، فإن كانت مشهورة لعموم البلوى بها، والخبر شاذّ كان ذلك زيافة، وكذا إن كان حكم الحادثة مما اختلف فيه السلف خلافاً ظاهراً، ولم ينقل عنهم المحاجة بالحديث كان عدم ظهور الحجاج زيافة فيه.

قال: وأما الرواية عن النبي ﷺ أنه قال: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله" فلو صحت لاحتيج إلى عرضها على الكتاب، وقد عرضناها عليه فلم نجد فيه ما يدلُّ على صحتها، بل وجدنا ما يدلُّ على خلافها وهو قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: 7).

ورد ابن السمعاني كلامه، وقال: "الخبر حجّة في نفسه إذا ثبت، ولا يجب عرضه، ولهذا جوزنا تخصيص عموم الكتاب به".

وكذلك قال القفال الشاشي في كتابه: "قد أوجب الله تعالى اتباع نبيه، والخبر أنه لا

---

[1] الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله، **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (الكويت: دار الأرقم، ط1، 1404هـ/1984م)، ص177.

[2] الشافعي، **الرسالة**، ص225.

ينطق عن الهوى عاماً له بقبوله، واعتقاد صحته واجب، وليس يخلو إما أن يكون موافقاً للكتاب، فهو تأكيد له، وإما أن لا يوجد في الكتاب فهو ابتداء شرع من الله، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، وقد يكون ذلك في الكتاب وإن ذهب عنا وجهه، قال: فلا وجه لقول من قال إذا رويت سنة عرضتها على القرآن، قال: فإن خالفته على معنى وورد الكتاب بالأمر بالشيء أو إباحته، وفي السنة النهي عنه أو حظره فهذا لم يوجد صحيحاً إلا فيما نسخه رسول الله ﷺ من سنته"[1].

فعلى هذا رد الحديث إلى القرآن سائغ في حالة إذا كان في الحديث إشكال، و لم يمكن الجمع من أي وجه، حينئذ نلجأ إلى تطبيق هذه القاعدة فنحكم عليه بعدم الصحة لمخالفته مصدراً قطعياً، وهو القرآن الكريم.

## ثانيًا: عرض الحديث على الحديث

ولقد استعملت عائشة ﵂ هذه القاعدة في عدَّة مواضع منها ما يأتي:

**الحديث الأول:**

عن محمَّد بن المنتشر عن أبيه قال: "سمعت ابن عمر يقول: لأن أصبح مطلياً بقطران أحبَّ إليَّ من أن أصبح محرماً أنضخ طيباً. قال: فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله فقالت: طيبت رسول الله ﷺ، فطاف على نسائه، ثم أصبح محرماً".

وفي لفظ: "ذكرته لعائشة فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرما ينضخ"[2].

**الحديث الثاني:**

عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: "سمعت أبا هريرة يقص، ويقول في قصصه: "من أدركه الفجر جُنباً فلا يصم"، قال:

[1] الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، ط2، 1413هـ/1992م )، ج6، ص263-264.

[2] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الغسل، باب من تطيب ثم اغتسل، وبقي أثر الطيب، ج1، ص106، رقم الحديث 270.

فذكرت ذلك لعبد الله بن الحارث فذكره لأبيه، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن، وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة، وأم سلمة فسألها عبد الرحمن عن ذلك فقال: فكلمناها قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير طهر، ثم يصوم"[1].

والشيء الملاحظ في هذه الأمثلة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحيل على عمل النبي ﷺ، ففي كلا الحديثين استدلَّت بفعل النبي ﷺ على خلاف رواية الراوي أو فعله. ويضاف إلى هذا أيضًا أمر مهمّ جداً في هذه الأحاديث، وهو أن عائشة رضي الله عنها هي المعنية بنقل الفعل، أعني أنها كانت شاهدة عليه حيث تولت في الحديث الأول تطييب النبي ﷺ بنفسها، فهي من حضرت الواقعة. أما في الحديث الثاني، فإن الأمر فيه أوضح وأوكد، لأنّ مثل هذا الأمر لا يطلع عليه غالباً؛ فهو خاص ببيت النبوة، وعائشة رضي الله عنها تخبر عما وقع في بيتها، فخبرها أولى بالقبول من خبر المخالف. ولقد أحالت عائشة رضي الله عنها في كلتا الحالتين على فعل النبي ﷺ ، وما عهدته من طريقته، واعتبرت ذلك كافياً لتضعيف قول المخالف.

**الحديث الثالث:**

عن معمر بن أبي حية قال: سمعت عبيد بن رفاعة الأنصاري يقول: "كنا في مجلس فيه زيد بن ثابت فتذاكروا الغسل من الإنزال، فقال زيد: ما على أحدكم إذا جامع فلم ينزل إلا أن يغسل فرجه، ويتوضأ وضوءه للصلاة. فقام رجل من أهل المجلس، فأتى عمر فأخبره بذلك. فقال عمر للرجل: اذهب أنت بنفسك فأتني به حتى تكون أنت الشاهد عليه. فذهب فجاءه به، وعند عمر ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، فقال له عمر: أي عدي نفسه تفتي الناس بهذا؟! فقال زيد: أما والله ما ابتدعته، ولكن سمعته من أعمامي رفاعة بن رافع، ومن أبي أيوب الأنصاري. فقال

---

[1] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: خليل مأمون شيحا (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1415هـ/1995م)، كتاب الصيام، باب صحَّة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، ج7، ص220، رقم الحديث 2584.

لمن عنده من أصحاب رسول الله: ما تقولون؟ فاختلفوا عليه. فقال عمر: يا عبادالله قد اختلفتم، وأنتم أهل بدر الأخيار؟ فقال له علي: فأرسل إلى أزواج النبي ﷺ، فإنه إن كان شيء من ذلك ظهرن عليه. فأرسل إلى حفصة فسألها فقالت: لا علم لي بذلك. ثم أرسل إلى عائشة فقالت: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل". فقال عمر عند ذلك: لا أعلم أحداً فعله، ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالا"[1].

ففي هذا الحديث، تبيَّن الصحابة من حكم شرعي متعلق بأمر وجوب الغسل عند الجماع من غير إنزال، فبينما نقل زيد رضي الله عنه عن أعمامه إجزاء الوضوء عند الجماع من غير إنزال، أما عائشة رضي الله عنها فقد روت حديثاً عن النبي ﷺ في وجوب الغسل متى جاوز الختان الختان، فكان حكم زيد على ما نقله، وكان الأمر كذلك في بداية الإسلام، وكأنما لم يطلع رفاعة بن رافع، وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم على النسخ فحملا الأمر على ما كان عليه، وكان لعائشة زيادة علم فحكمت بما علمت، واستدركت عليهم بحديث رسول الله ﷺ.

ونلحظ جلياً أن عائشة رضي الله عنها في هذه المواقف تحيل على حديث رسول الله ﷺ، وما سمعته منه صراحةً، وتجعله أمام من خالفها في رواية، أو فهم.

## ثالثًا: عرض الحديث على العقل والرأي المنضبط بأصول الشريعة ومقاصدها

من القواعد المعلومة أنَّ الرواية إذا جاءت مخالفة لصريح المعقول، أو موجباته، بحيث لا تقبل أي تأويل، أو تكون مما يدفعه الحسّ والمشاهدة، فإنّها تردّ ويعلم بطلانها؛ لأن الشرع الحنيف لا يأتي بمحالات العقول، والسنة من الوحي، فلا يمكن أن تحتوي على ذلك.

ولقد فهم الصحابة الأول ذلك، ومنهم عائشة رضي الله عنها التي كانت لا تتوانى عن رد ما تراه مخالفاً للعقل، وما لا يمكن صدوره من النبي ﷺ، أو ما يضاد سماحة هذه الشريعة، وما تراعيه من مقاصد عليا، فهي قد عاشت مع رسول الله ﷺ في بيت النبوة، وسافرت معه، مما يمكنها من

[1] مسلم، **الصحيح مع شرح النووي**، كتاب الطهارة، باب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، ج4، ص263، رقم الحديث 783.

معرفة ما يمكن صدروه عن النبي ﷺ، وما لا يمكن أن يكون من قوله، أو فعله.

وفي السنة عدَّة نماذج لمثل هذا النوع من الاستدلال حيث يلجأ الصحابي إلى استعمال العقل الصريح في نقد رواية ظاهرها غير معقول، أورد منها ما يأتي:

**الحديث الأول:**

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل». فقالت عائشة: "قد شبهتمونا بالحمير والكلاب. والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدو لي الحاجة، فأكره أن أجلس فأوذي رسول الله ﷺ فأنسل من عند رجليه".[1]

**الحديث الثاني:**

عن أبي هريرة أنه قال: "من غسل ميتاً اغتسل، ومن حمله توضأ. فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها فقالت: "أو نجس موتى المسلمين، وما على رجل لو حمل عودًا"[2].

ففي الحديث الأول أنكرت عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة رضي الله عنه إدخاله المرأة فيما يقطع الصلاة، حيث استعملت عقلها في نفي الشبه بين النساء وبين ما ذكر في الحديث من الدواب، وفي الرواية الأخرى عدت ذلك إجحافاً في حقّ المرأة ومساساً بمكانتها، ثم قوت موقفها بفعل النبي ﷺ وصلاته بالليل، وهي معترضة بينه وبين القبلة، ولو كانت تقطع صلاته لما فعله النبي ﷺ، ولأمرها بتغيير مكانها، أو لانتقل هو ﷺ إلى موضع آخر يأمن فيه من قطع صلاته.

أما الحديث الثاني، فضابط العقل فيه واضح جداً، فإن عائشة رضي الله عنها لم تستسغ إيجاب الوضوء من حمل نعش الميت، فكيف يتوضأ المرء من أعواد حملها. وبغض النظر

[1] مسلم، **الصحيح مع شرح النووي**، كتاب الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، وباب: الاعتراض بين يدي المصلي، ج2، ص59-60، رقم الأحاديث 1167، 1170، 1171.

[2] الترمذي، **السنن**، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، ج2، ص308، رقم الحديث993. قال الترمذي: "وفي الباب عن علي وعائشة، وحديث أبي هريرة حديث حسن".

عن صحَّة استدلالها، فإن طريقتها لم تنكر عليها، مما يدلُّ على أنها سائغة.

ولقد ذكر الإمام الشافعي كلاماً يؤكِّد هذا الضابط حيث قال: "ولا يستدلُّ على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاصّ القليل من الحديث، وذلك أن يستدلّ على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت، وأكثر دلالات بالصدق منه"[1].

## عرض الحديث على الوقائع التاريخية

يعدّ استعمال التاريخ من القواعد المهمة والفعالة في إثبات صدق الخبر أو كذبه، ولقد استعمله العلماء منذ فترة مبكرة. ومن أوائل من عرف عنهم استعمال هذه القاعدة عائشة ﵂ في العديد من المسائل، من بينها: مسألة الوصية لعلي ﵁ بالخلافة، ومسألة عدد عمر أو عمرات النبي ﷺ، وفيما يلي نصَّا الحديثين:

**الحديث الأول:**

عن الأسود بن يزيد قال: "ذكروا عند عائشة أن علياً ﵁ كان وصياً. فقالت: متى أوصى إليه؟ فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجري، فدعا بالطست فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنه مات، فمتى أوصى إليه؟"[2].

**الحديث الثاني:**

عن منصور عن مجاهد قال: "دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد. فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة. فقال له: عروة: يا أبا عبد الرحمن، كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ قال: أربع عمر، إحداهن في رجب، فكرهنا أن نكذبه ونرد عليه. وسمعنا استنان عائشة في الحجرة،

---

[1] الشافعي، **الرسالة**، ص399.

[2] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي ج: «وصية الرجل مكتوبة عنده»، ج2، ص287، رقم الحديث 2741.

فقال عروة: ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبو عبد الرحمن؟ فقالت: وما يقول؟ قال: يقول: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر إحداهن في رجب. فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط"[1].

ففي الحديث الأول لجأت عائشة رضي الله عنها إلى الإحالة على التاريخ، فهي كانت قد حضرت وفاة النبي ﷺ، وبقيت إلى جانبه إلى أن فارقت روحه الطاهرة جسده الشريف، ولم يتفوه النبي ﷺ إلى آخر لحظة في حياته بأي أمر يتعلق بتحديد الخليفة الذي يأتي بعده، وإنما ترك ذلك للمسلمين، ولو أراد لفعل، ولما تركه إلى تلك اللحظة، فإن الأمر يتعلق بأمة بأكملها، ولكان قوله الدليل الفصل الذي يقطع لسان كلّ مخالف؛ لذلك نبهت عائشة رضي الله عنها على عدم صحَّة هذا القول، وأنها لم تسمع النبي ﷺ يقضي أو يوصي في ذلك بشيء، وقد أحالت في ذلك على تاريخ عايشته.

أما الحديث الثاني، فقد نبهت عائشة أيضًا إلى خطأ الراوي في نقله، حيث ذكرت خروج عبد الله بن عمر رضي الله عنه مع النبي ﷺ في عمرته، إلا أنه قد اشتبه عليه الأمر، وربما مرجع ذلك إلى النسيان لطول المدة. فردت قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه في اعتمار النبي ﷺ في شهر رجب بناء على علمها بسيرة النبي ﷺ. والذي يظهر جلياً من هذه النصوص، استعمال التاريخ في نقد الروايات الحديثية المخالفة لها، بشرط أن يكون هذا التاريخ مضبوطاً، خاصَّة إذا كان من ينقل ذلك ممن حضر الحادثة.

هذه أهمّ الضوابط والقواعد التي لجأت إليها الصديقة عائشة رضي الله عنها من خلال النظر في النماذج التي أوردها الزركشي في كتابه الإجابة، ولعلَّ استقراء السنة النبوية قد يطلعنا على قواعد أخرى سلكها بقية الصحابة، مما يسمح بتكوين رؤية شاملة لمنهج الصحابة في نقدهم للنصّ الشرعيّ.

[1] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي ج؟، ج1، ص537-538، رقم الحديث 1775.

## خاتمة البحث وأهم نتائجه

فبحمد الله تعالى أكمل الباحث هذا البحث المتواضع الذي بذل فيه جهده قدر طاقته، وما توفيقه إلا بالله العزيز الحكيم، ويودّ الباحث أن يلخِّص أهمّ النتائج التي توصل إليها من خلال النقاط الآتية:

1- وجود الحس النقدي مبكراً في عصر الصحابة، وشمل جانب المتن فقط، بعكس ما يتناقله المستشرقون وأذنابهم، فالصحابة كلّهم عدول، ولم ينقل عن أحدهم جرح صحابي آخر، والإسناد في بدايته لقربهم من زمن النبوة، ولرواية أغلبهم عن النبي ﷺ مباشرة دون واسطة، أو رواية بعضهم عن بعض، وما كان يكذب بعضهم بعضاً فهم حملة الوحي، وحفظة الكتاب الكريم ومبلغوه، وناقلوه، فعلم بذلك نقدهم للمتن دون السند.

2- يلاحظ كذلك أثر بعض النساء في الحركة العلميّة الإسلاميّة في وقت مبكر من التاريخ الإسلاميّ. فلم تكن المرأة حبيسة بيتها، وإنما كان منهن العالمات المشاركات في الميادين العلميّة المختلفة، والمزاحمات لكبار العلماء، ويتضح ذلك جلياً في عصر النبوة من خلال زوجات النبي ﷺ، وبعد ذلك في عصر التابعين، وهكذا دواليك.

3- الملاحظ في استدراكات عائشة رضي الله عنها أنها كانت متنوعة، والقصد من هذا تنوع المضمون، حيث شملت أمور العقيدة، والفقه، والمعاملات، وأمور النساء وغيرها من الأمور.

4- شملت استدراكاتها عدداً كبيراً من الصحابة، ولم تتركز انتقاداتها على صحابي واحد، بل تعدت إلى عدد من كبار الصحابة، وهذا ملفت للنظر فإن المتأمل في المنتقدين يجد أنهم يمثلون كبار الصحابة منزلةً وعلماً، وأكثرهم رواية فغالب من استدركت عليهم كانوا من المكثرين من الرواية.

5- استعمال السيدة عائشة رضي الله عنها لمناهج مختلفة، وضوابط متنوّعة في نقد

المتن والاستدراك على الرواة. فهي لم تستعمل النصّ الشرعي فقط، بل تعدى ذلك إلى استعمال ضوابط أخرى منها: العقل، والتاريخ، وقبل ذلك الرجوع إلى ما ثبت عندها من السنة النبوية القولية، والفعلية، وما خبرته من طريقة النبي ﷺ ومنهجه في تتريل النصوص الشرعية على الوقائع والأحداث، وأحوال المستفتين، مما ولد لديها حسًّا علميًّا نقديًّا، وفقهاً نفسياً متعلقاً بالنصوص الشرعية وتطبيقاها، ولا يكون ذلك إلا عن طول صحبة للنبي ﷺ، وذكاء وقّاد، وجرأة في الحق.

6- من الملاحظ أيضًا أن عائشة في استدركاها على الصحابة التزمت ضوابط معينة ترجع إليها للدلالة على خطأ الراوي، وفي الوقت نفسه نلحظ أنها تشير وتنبه إلى سبب هذا الخطأ وعِلّته، فمن ذلك: عدم اهامها للصحابة بالكذب على رسول الله ﷺ، بل تذكر عبارات مختلفة تبين من خلالها سبب خطأ الراوي، ومن العبارات التي أطلقتها: قولها: "السمع يخطئ، أو نسي أو أخطأ، أو لم يحفظ، أو أساء سمعاً فأساء إجابة، أو حدَّث بأول الحديث، وليس بآخره، أو أخطأ ونحوها.

7- بلغ عدد الاستدراكات التي جمعها الزركشي 70 حديثاً أي بزيادة 45 حديثاً على الأحاديث التي جمعها البغدادي، وهو ما يُعدّ ضعفي العدد الأصلي تقريباً، مما يظهر مقدار زيادة الزركشي على أصل الكتاب وموضوعه.

8- ما يزيد من أهمية كتاب الإجابة تلك المعلومات العلميّة المهمّة التي غطَّت جوانب متعددة، سواء ما تعلق منها بالجانب الحديثي المحض من تخريج، وحكم على الأحاديث، والرجال، وبيان التفرد، والغرابة، وفقه الحديث، وبيان التعارض الواقع فيها، وحلّ الإشكالات الواردة عليها، أو ما تعلق منها بالجانب الفقهي المحض مع بيان مذاهب العلماء، والجانب اللُّغويّ، والسير، والتفسير، والتعريف بالأعلام.

9- تظهر أهمية أي كتاب من خلال تناوله لشيء جديد، أو إضافة قيمة لذلك العلم، أو جمع لمتفرق، أو فتح لمغلق، أو تيسير لعسير. وإذا قلبنا نظرنا في كتاب الزركشي نجد أنه قد توفرت فيه عدَّة ميزات مما تقدم. فمن ناحية الجدة نجد أن كتاب الزركشي

بالصورة التي أخرجها به مؤلفه أول مصنف تعرض لجمع بعض استدراكات الصحابة بعضهم على بعض ودراستها، والكلام عليها. كما أنه كان من أوائل المؤلفين الذين تعرضوا للتأليف في علم نقد متن الحديث استقلالاً، بعدما كان متفرقاً في كتب علوم الحديث المختلفة. كما تظهر أهمية عمل الزركشي في تنوع النماذج المختارة التي تظهر حسًّا علميًّا نقديًّا راقياً، وفقهًا لدلالات النصوص، ومكامن الاجتهاد.

**References:** **المراجع:**


Al-Bukhārī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad bin Ismāʻīl, *al-Jāmiʻ al-Ṣaḥīḥ*, ed. Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, numbering: Muḥammad Fu'ād ʻAbdul Bāqī (Egypt: al-Maktabah al-Salafiyyah, 1st edition, 1400).

Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad bin ʻUthmān, *Siyar Aʻlām al-Nubalā'*, ed. Muḥammad Nuʻaym al-Qurqūsī (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1st edition, 1403/1983).

Al-Dumaynī, Misfir Gharm Allāh, *Maqāyis Ibn al-Jawzī fī Naqd Mutūn al-Sunnah min Khilāl Kitābihī al-Mawḍūʻāt* (Jeddah: Dār al-Madanī, 1st edition, 1405/1984).

Al-Fairūzābādī, Majd al-Dīn Muḥammad bin Yaʻqūb, *al-Qāmūs al-Muḥīṭ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻarabī, 1st edition, 1412/1991).

Al-Jawharī, Ismāʻīl bin Ḥammād, *al-Ṣiḥāḥ fī al-Lughah*, ed. Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr (Beirut: Dār al-ʻIlm li al-Malāyīn, 2nd edition, 1399/1979).

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, *al-Kifāyah*, ed. Abū Isḥāq Ibrāhīm bin Musṭafā Al-Baḥbaḥ al-Dimyāṭīī (Egypt: Dār al-Hudā, 1st edition, 2003).

Al-ʻAmmāsh, Badr bin Muḥammad bin Muḥsin, "Ashhar Wujūh Naqd al-Matn ʻInda Shaikh al-Islām Ibn Taimiyyah", *Majallat Jāmiʻat Umm al-Qurā*, Makkah al-Mukarramah, issue no. 33, 1426.

Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Sharaf bin Mirrī, *Ṣaḥīḥ Muslim bi Sharḥ al-Nawawī,* ed. Khalīl Ma'mūn Shīkhā (Beirut: Dār al-Maʻrifah, 1st edition, 1415/1995).

Al-Sakhawī, Shams al-Dīn Muḥammad bin ʻAbd al-Raḥmān, *al-Jawahir wa al-Durar fī Tarjamat Shaikh al-Islām Ibni Ḥajar,* ed. Ibrāhim Bajis ʻAbd al-Majid (Beirut: Dār Ibn Hazm, 1st edition, 1419/1999).

Al-Shāfiʻī, Muḥammad bin Idrīs, *al-Risālah,* ed. Aḥmad Muḥamamd Shākir (Beirut: al-Makatabat al-ʻImiyyah, no date).

Al-Sijistānī, Abū Dāwūd Sulaymān bin al-Ashʻath, *Sunan Abī Dāwūd,* ed. ʻIzzat ʻAbid al-Daʻʻās and ʻĀdil al-Sayyid (Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 1st edition, 1418/1997).

Al-Tayālisī, Sulaymān bin Dāwūd bin al-Jārūd, *al-Musnad*, ed. Muḥammad bin ʻAbd al-Muḥsin al-Turkī (Egypt: Dār Hajar, 1st edition, 1419/1999).

Al-Tirmidhī, Abū ʿĪsa Muḥammad bin ʿĪsa bin Sūrah bin Mūsa, *al-Sunan*, ed. Basshar Awad Maruf (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st edition, 1996).

Al-Tirmidhī, al-Sunan, *al-Sunan*, *Kitāb al-ʿIlal*, ed. ed. Ahmad Muhammad Shakir (Egypt: Maktabat Musṭafā al-Bābī al-Halabī, 2nd edition, 1395/1975).

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muhammad bin ʻAbdullah, *al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh*, ed. ʿAbd al-Qādir al-ʿĀnī (Kuwait: Wizārat al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, 2nd edition, 1413/1992).

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muhammad bin ʻAbdullah, *al-Ijābah li Īrād mā Istadrakathu ʿĀishah ʿalā al-Ṣaḥābah*, ed. Muḥammad Bunyāmīn Arūl (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1st edition, 1425/2004).

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad bin ʻAbdullah, *al-Mutabar fī Takhrīj Aḥādīth al-Minhāj wa al-Mukhtaṣar,* ed. Hamdi ʿAbd al-Majid al-Salafi (Kuwait: Dār al-Arqam, 1st edition, 1404/1994).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī al-ʿAsqalānī, *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* ed. ʿAbd al-Raḥmān bin Nāṣir al-Barrāk (Riyadh: Dār Taybah, 1st edition, 1426/2005).

Ibn Fāris, Abū al-Ḥasan Aḥmad, *Muʿjam Maqāyis al-Lughah*, Ed. Abdul Salām Hārun (Beirut: Dār al-Fikr, 1st edition, 1399/1979).

Ibn Mājah, Abū Muḥammad Muḥammad Yazīd, *Sunan Ibn Mājah*, ed. Muḥammad Fu'ād ʻAbdul Bāqī (Egypt: Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabiyyah, no date).

Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Shams al-Dīn Muḥammad bin Abī Bakr, *al-Manār al-Munīf fī al-Ṣaḥīḥ wa al-Ḍaʿīf*, ed. Yaḥyā ʿAbd Allāh al-Thamālī, Supervision: Bakr bin ʿAbd Allāh Abū Zayd (Makkah al-Mukarramah: Dār ʿAlam al-Fawā'id, 1st edition, 1428).

Muslim, Abū al-Ḥusayn ibin al-Ḥajjāj al-Qushayrī Al-Naysābūrī, *al-Ṣaḥīḥ*, ed. Abū Qutaybah Naẓar Muḥammad al-Farāyānī (Riyadh: Dār Taybah, 1st edition, 2006).

Nur Sayf, Aḥmad, *Muqaddimat al-Tārīkh li Ibn Maʿīn* (Makkah al-Mukarramah: Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, 1st edition, 1399/1979).

.

.